

ملخص تنفيذي

الإجمالي تباطؤ نسبياً إذا ما قورن بأداء الفترة السابقة (يناير- مارس من نفس العام المالي) والتي بلغت ٥,٢٪. بذلك، يكون معدل نمو الحقيقي للاقتصاد المصري قد بلغ نحو ٢,٢٪ خلال عام ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بـ ١,٨٪ خلال العام المالي السابق.

وبالرجوع إلى البيانات التفصيلية للنتائج المحلي الحقيقي (بأسعار السوق)، يتضح أن الإنفاق الاستهلاكي- والذي يشكل ٨٧,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي ويسهم بحوالي ٤,٧٪ في معدل النمو- يعتبر المحرك الرئيسي في دعم عجلة النمو خلال العام المالي محل الدراسة. حيث شهد الاستهلاك الخاص ارتفاعاً في معدل النمو ليبلغ نحو ٥,٩٪، مقارنة بمعدل نمو قدره ٥,٥٪ خلال العام السابق. بينما حقق الاستهلاك العام معدل نمو أقل قدره ٣,١٪ في ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بـ ٣,٨٪ خلال العام المالي السابق. وفي الوقت نفسه، فقد حقق الإنفاق الاستثماري معدل نمو ملحوظ قدره ٨٪ مقارنة بتراجع قدره ٢,١٪ خلال ٢٠١١/٢٠١٠.

بذلك يكون التحسن الملحوظ في كل من الاستهلاك والإنفاق الاستثماري قد عوضا الأثر السلبي الناتج عن زيادة الفجوة بين الصادرات والواردات خلال عام الدراسة. حيث سجلت الواردات من السلع والخدمات ارتفاعاً بنحو ١٠,٨٪ خلال ٢٠١٢/٢٠١١ (مقارنة بارتفاع أقل قدره ٨,٤٪ خلال العام المالي السابق)، بينما سجلت الصادرات تراجعاً طفيفاً قدره ٢,٣٪ خلال فترة الدراسة (مقارنة بارتفاع قدره ١,٢٪ خلال العام المالي السابق). وجدير بالذكر أن الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق (بالأسعار الثابتة) قد سجل نحو ٩١٣,٨ مليار جنيه (١٥٤٢,٣ مليار جنيه بالأسعار الجارية) خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١، مقابل ٨٩٣,٩ مليار جنيه (بالأسعار الثابتة) (١٣٧١,١ مليار جنيه بالأسعار الجارية) خلال العام المالي السابق.

أما بالنسبة لمعدل نمو الناتج المحلي الحقيقي بتكلفة عوامل الإنتاج فقد ارتفع ليسجل ٢,٢٪ خلال ٢٠١٢/٢٠١١ وجدير بالذكر أنه وفقاً للتقسيم القطاعي، فقد ساعد على دفع حركة النشاط الاقتصادي نمو معظم القطاعات ولكن بمعدلات متفاوتة، أهمها قطاع الزراعة (معدل نمو حقيقي ٢,٩٪، و يبلغ نسبته حوالي ١,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، التشييد والبناء (معدل نمو حقيقي ٣,٣٪، و يبلغ نسبته حوالي ٥,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (معدل نمو حقيقي ٥,٢٪، ٤,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي) وقناة السويس (معدل نمو حقيقي ٣,٩٪، ٣,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، الأنشطة العقارية (معدل نمو حقيقي ٣,٢٪، ٢,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي). ومن ناحية أخرى، فقد ساهم الأداء الضعيف لبعض القطاعات الحيوية -التي كانت تدفع بمعدلات النمو- في تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي خلال عام الدراسة وعلى رأسها الصناعات التحويلية (معدل نمو حقيقي ٠,٧٪، ١٥,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي) والسياحة (معدل نمو حقيقي ٢,٣٪، ٣,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي) على التوالي خلال العام المالي.

جدول (١): مساهمة القطاعات الرئيسية في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

٢٠١٢/١١	٢٠١١/١٠	
٢٠,٢%	١٠,٩%	إجمالي الناتج المحلي
٠,٨%	٠,٦%	إجمالي القطاع السلمي:
٠,٤%	٠,٤%	الزراعة والغابات والصيد
٠,١%	٠,١%	البتترول
-٠,١%	-٠,١%	الغاز الطبيعي
٠,١%	٠,٢%	الصناعات التحويلية
٠,٢%	٠,٢%	التشييد والبناء
١,٠%	٠,٨%	إجمالي الخدمات الإنتاجية:
٠,١%	٠,١%	النقل والتخزين
٠,٢%	٠,٣%	الاتصالات
٠,٢%	٠,٢%	تجارة الجملة والتجزئة
٠,١%	٠,١%	الوساطة المالية والأنشطة المساعدة
٠,١%	٠,٢%	المطاعم والفنادق
٠,٥%	٠,٥%	إجمالي الخدمات الاجتماعية

تشهد مصر تغيرات سياسية هامة منذ الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١، ومن المتوقع أن تؤدي هذه التطورات إلى تحسن ملموس في كفاءة وشفافية السياسة الاقتصادية مما سيؤثر حتماً على الأحوال المعيشية للمواطنين المصريين. وعلى الرغم من عبور الاقتصاد المصري لأزميتين عالميتين متتاليتين خلال السنوات الخمس الماضية إلا أنه قد نجح في تحقيق معدلات نمو مرتفعة نسبياً، ولكن الظروف الاقتصادية الحالية غير الملائمة على الصعيدين المحلي والعالمي قد أثرت على أداء الاقتصاد المصري، وحدثت مرحلياً من قدرته على تحقيق معدلات النمو المرجوة.

أهم التطورات:

- شهد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تحسناً نسبياً خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ مسجلاً معدل نمو قدره ٢,٢٪ مقارنة بـ ١,٨٪ خلال العام المالي السابق. ويمكن تفسير ذلك التطور في ضوء التحسن التدريجي لأداء معظم القطاعات، بالإضافة إلى أثر فترة الأساس (وهو الأثر الناتج عن تدني معدلات الأداء في الفترة المرجعية) والذي بدأ في الربع الثالث من العام المالي السابق.
- ارتفع عجز الموازنة الكلية كنسبة إلى الناتج المحلي إلى ٣,٩٪ خلال الفترة يوليو- أكتوبر ٢٠١٢/٢٠١١ ليبلغ ٦٩,٦ مليار جنيه، مقارنة بعجز قدره ٤٧,٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.
- ارتفعت نسبة الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة لتصل إلى ٦٩,٧٪ من الناتج المحلي في نهاية سبتمبر ٢٠١٢ لتسجل ١٢٣٨,٧ مليار جنيه مقارنة بـ ١٠١٩,٥ مليار جنيه في نهاية سبتمبر من العام الماضي.
- شهدت مؤشرات الدين الخارجي تحسناً نسبياً في نهاية يونيو ٢٠١٢، حيث انخفضت نسبته للناتج المحلي إلى ١٣,٥٪ في نهاية عام الدراسة مقارنة بـ ١٥,٢٪ في نهاية يونيو ٢٠١١. وقد انخفض رصيد الدين الخارجي بنسبة ١,٥٪، ليبلغ ٣٤,٤ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠١٢ مقابل ٣٤,٩ مليار دولار في نهاية يونيو من العام السابق (تجدر الإشارة إلى أنه لم يتم بعد اصدار بيانات الدين الخارجي عن الفترة المنتهية في سبتمبر ٢٠١٢).
- ارتفع معدل النمو السنوي للسبوتة المحلية في نهاية أغسطس ٢٠١٢ ليحقق ٨,٩٪ مقارنة بمعدل نمو سنوي قدره ٨,١٪ في نهاية يوليو ٢٠١٢، ولكنه انخفض إذا ما قورن بـ ٩,٥٪ المحقق في نهاية أغسطس ٢٠١١. (جدير بالذكر أن البيانات التفصيلية الخاصة بشهر سبتمبر ٢٠١٢ لم يتم نشرها حتى تاريخه).

- ارتفع معدل التضخم السنوي لحضر الجمهورية خلال شهر أكتوبر ٢٠١٢ ليسجل ٦,٧٪ مقارنة بـ ٦,٢٪ خلال الشهر السابق. كما ارتفع معدل التضخم الأساسي خلال شهر أكتوبر ٢٠١٢ بشكل ملحوظ مسجلاً ٤,٦٪ مقارنة بـ ٣,٨٪ خلال شهر سبتمبر ٢٠١٢.

- قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها بتاريخ ١٨ أكتوبر ٢٠١٢ الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض الليلية واحدة دون تغيير عند مستوى ٩,٢٥٪ و ١٠,٢٥٪ على التوالي. كما تم الإبقاء على سعر عمليات إعادة الشراء (Repo) عند مستوى ٩,٧٥٪، بالإضافة إلى الإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند مستوى ٩,٥٪.

- حقق ميزان المدفوعات خلال عام ٢٠١٢/٢٠١١ عجزاً كلياً بلغ نحو ١١,٣ مليار دولار، مقارنة بعجز قدره ٩,٨ مليار دولار خلال العام المالي السابق، وهو ما يمكن تفسيره في ضوء الأحداث التي تمر بها مصر والتي أثرت سلباً على إيرادات العديد من البنود خاصة الإيرادات السياحية والاستثمارات الأجنبية لداخل البلاد.

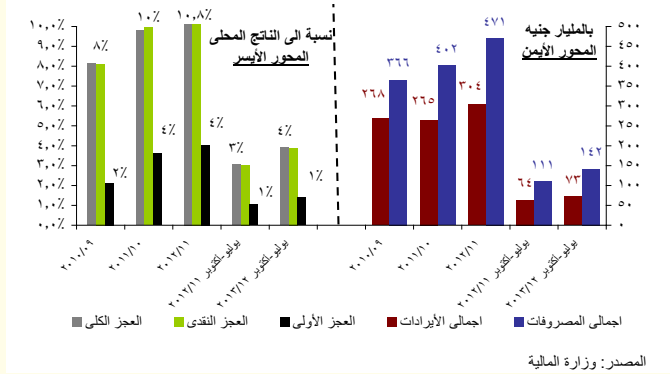
أولاً-معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي

استمر الناتج المحلي الإجمالي (بأسعار السوق) في تحقيق معدلات نمو مرتفعة خلال الربع الرابع من العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١، مسجلاً معدل نمو قدره ٣,٣٪ (مقارنة بـ ٠,٣٪ خلال نفس الفترة من العام المالي السابق). بينما شهد الناتج المحلي

الخرانة بنحو ٥,٣ مليار جنيه لتصل إلى ٢٥ مليار جنيه. كما سجل باب الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية (والذي يمثل حوالي ٣١,٩٪ من إجمالي المصروفات) ارتفاعاً بـ ٢٢٪ ليصل إلى ١٥٠,٢ مليار جنيه مقارنة بـ ١٢٣ مليار جنيه خلال العام السابق. ويمكن تفسير هذه الزيادة الملحوظة في باب الدعم في ضوء الزيادة في دعم المواد البترولية بنحو ٢٧,٩ مليار جنيه ومعاش الضمان الإجتماعي بنحو ٥,٥ مليار جنيه والمساهمات في صناديق المعاشات بنحو ٢,٨ مليار جنيه.

هذا وقد انخفض كل من المصروفات الأخرى، وشراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) بـ ١,٨٪، و ١٠٪ ليسجلا ٣٠,٨ مليار جنيه و ٣٥,٩ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بـ ٣١,٤ مليار جنيه و ٣٩,٩ مليار جنيه خلال العام السابق. ويمكن تفسير الإنخفاض في باب المصروفات الأخرى نتيجة لإنخفاض بند المصروفات الأخرى الإجمالية بـ ١٠,١٪ ليسجل ٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقارنة بـ ٣,٤ مليار جنيه خلال العام السابق. بينما يرجع الإنخفاض في شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) نتيجة لإنخفاض الأصول الثابتة بـ ١٢,٩٪ لتصل إلى ٢٩ مليار جنيه، مقارنة بـ ٣٣,٣ مليار جنيه خلال العام المالي السابق.

مؤشرات الأداء المالي



تشير النتائج الفعلية لموازنة العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١، إلى ارتفاع نسبة العجز الكلي للنتائج المحلى الإجمالي إلى ١٠,٨٪، ليلعب ١٦٦,٧ مليار جنيه، مقارنة بعجز قدره ١٣٤,٥ مليار جنيه خلال العام السابق. ويأتى ذلك كمحصلة لارتفاع المصروفات بنسبة فاقت الزيادة في الإيرادات العامة. وجدير بالذكر أن الزيادة المحققة في المصروفات تأتي نتيجة لارتفاع ثلاثة أبواب رئيسية؛ أولاً، ارتفاع باب الأجر نتيجة لزيادة فوائد سندات الخزانة بـ ١٠,١ مليار جنيه لتصل إلى نحو ٣٦,٣ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١، بالإضافة إلى زيادة الفوائد على أذون الخزانة العامة بـ ٥,٣ مليار جنيه لتصل ٢٥ مليار جنيه خلال عام الدراسة. ثالثاً، ارتفاع باب الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية نتيجة لزيادة دعم المواد البترولية بـ ٢٧,٩ مليار جنيه لتصل إلى ٩٥,٥ مليار جنيه، إضافة إلى زيادة كل من معاش الضمان الإجتماعي وزيادة المساهمات في صناديق المعاشات بـ ٢,٨ مليار جنيه. بالإضافة إلى ذلك فإن نسبة العجز الأولى إلى الناتج المحلى قد ارتفعت لتصل إلى ٤ نقطة مئوية خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بـ ٣,٦ نقطة مئوية خلال العام السابق.

على جانب الإيرادات، فقد سجلت جملة الإيرادات ارتفاعاً بلغ ١٤,٥٪ خلال عام الدراسة، لتصل إلى نحو ٣٠٣,٦ مليار جنيه مقارنة بـ ٢٦٥,٣ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠. ويرجع ذلك إلى ارتفاع الإيرادات غير الضريبية بنسبة بلغت ٣١,٤٪، بالإضافة إلى ارتفاع الإيرادات الضريبية بنسبة أقل بلغ قدرها ٨٪.

وتشير البيانات التفصيلية إلى أن الارتفاع في الإيرادات الضريبية يرجع إلى زيادة المحصل من كافة أبواب الإيرادات الضريبية وبالأخص الضرائب على الممتلكات والتي قد ارتفعت بـ ٣٨,٥ لتتحقق ١٣,١ مليار جنيه مقارنة بـ ٩,٥ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠. بالإضافة إلى الارتفاع الملحوظ في الضرائب على السلع والخدمات بـ ١١,٢٪ لتسجل ٨٤,٦ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بـ ٧٦,١ مليار جنيه خلال العام السابق. ويرجع الارتفاع المحقق في حصيلة الضرائب على الممتلكات بسبب ارتفاع حصيلة الضريبة على عوائد أذون وسندات الخزانة بـ ٤٧,٦٪ لتتحقق نحو ٩,٩ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بـ ٦,٧ مليار جنيه خلال العام السابق. وفي نفس الوقت فقد ارتفع كل من الضرائب على التجارة الوولية (الجمارك) والخصم الأخرى بـ ٦,٧٪ و ١٩,١٪ ليسجلا ١٤,٨ مليار جنيه و ٣,٧ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بـ ١٣,٩ مليار جنيه و ٣,١ مليار جنيه على التوالي خلال العام السابق. كما ارتفعت الحصيلة من ضريبة الدخل، ويرجع ذلك في الأساس إلى ارتفاع الإيرادات المحصلة من "الضرائب على الدخل من التوظيف" بـ ١٩,٥٪ لتسجل نحو ١٦ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١، مقارنة بـ ١٣ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠، بالإضافة إلى ارتفاع المحصل من الضريبة على قناة السويس بـ ٨,٣٪ لتسجل ١١,٨ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١، مقارنة بـ ١٠,٩ مليار جنيه خلال العام السابق.

كما تشير بيانات الموازنة العامة للدولة عن الفترة يوليو-أكتوبر من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢ إلى ارتفاع نسبة العجز الكلي للناتج المحلى الإجمالي إلى ٣,٩٪، ليلعب ٦٩,٦ مليار جنيه، مقارنة بعجز قدره ٤٧,٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. وجدير بالذكر أن المصروفات العامة كانت قد ارتفعت خلال فترة الدراسة بنسبة أكبر من الإيرادات. وفيما يخص نسبة العجز الأولى إلى الناتج المحلى فقد ارتفع ليسجل ١,٤ نقطة مئوية خلال يوليو-أكتوبر ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ ١,٤ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام السابق.

على جانب الإيرادات، فقد سجلت جملة الإيرادات ارتفاعاً بلغ ١٣,٥٪ خلال فترة الدراسة، لتصل إلى نحو ٧٢,٨ مليار جنيه مقارنة بـ ٦٤,١ مليار جنيه خلال يوليو-أكتوبر ٢٠١٢/٢٠١١. ويرجع ذلك إلى ارتفاع الإيرادات الضريبية بنسبة بلغت ٣٠,٧٪، مما عوض الإنخفاض الكبير في الإيرادات غير الضريبية بـ ٢١,٢٪ خلال يوليو-أكتوبر ٢٠١٣/٢٠١٢.

وتشير البيانات التفصيلية إلى أن الارتفاع في الإيرادات الضريبية يرجع إلى زيادة المحصل من كافة أبواب الإيرادات الضريبية وبالأخص الارتفاع الملحوظ في كل من الضريبة على الدخل، والضرائب على الممتلكات، والذات قد ارتفعا بـ ٦٦,٢٪ و ٤٢,٢٪ ليحققا ٢٢ مليار جنيه و ٥,٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقارنة بـ ١٣,٢ مليار جنيه ونحو ٤ مليار جنيه على التوالي خلال يوليو-أكتوبر ٢٠١٢/٢٠١١. كما ارتفعت الضريبة على السلع والخدمات بـ ١٢,٢٪ لتسجل ٢٣,٦ مليار جنيه خلال يوليو-أكتوبر ٢٠١٣/٢٠١٢، مقارنة بـ ٢١,١ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

وجدير بالذكر أن الزيادة في الحصيلة من ضريبة الدخل يرجع في الأساس إلى ارتفاع الإيرادات المحصلة من «الضرائب على الدخل من التوظيف» بـ ١٨,٧٪ لتسجل نحو ٥,٧ مليار جنيه خلال يوليو-أكتوبر ٢٠١٣/٢٠١٢، مقارنة بـ ٤,٨ مليار جنيه خلال يوليو-أكتوبر ٢٠١٢/٢٠١١، بالإضافة إلى الارتفاع الملحوظ في المحصل من الضريبة على أرباح شركات الأموال خاصة الضرائب من الشركات بـ ٣٣,٢٪ جنيه لتسجل ٥,٤ مليار جنيه مقارنة بـ ٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. كما ارتفعت حصيلة الضرائب على الممتلكات بشكل ملحوظ، وهو ما يمكن تفسيره في ضوء ارتفاع حصيلة الضريبة على عوائد أذون وسندات الخزانة بـ ٤٧,١٪ لتتحقق نحو ٤,٨ مليار جنيه خلال يوليو-أكتوبر ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ ٣,٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

وعلى نحو آخر، فقد حققت الإيرادات غير الضريبية إنخفاضاً قدره ٢١,٢٪ خلال الفترة يوليو-أكتوبر ٢٠١٣/٢٠١٢ نتيجة لإنخفاض باب المنح خاصة الإنخفاض في المنح من الحكومات الأجنبية، مما فاق أثر الارتفاع المحقق في حصيلة بيع السلع والخدمات، وبند إيرادات متنوعة بـ ٢١,٢٪ و ٤٣,٦٪ ليسجلا ٤,٣ مليار جنيه و ١,٧ مليار جنيه على التوالي.

بالإضافة إلى ذلك، فقد حققت الإيرادات غير الضريبية ارتفاعاً قدره ٣١,٤٪ خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ نتيجة لارتفاع معظم أبواب الإيرادات غير الضريبية خاصة الارتفاع الكبير في المنح لتسجل نحو ١٠,١ مليار جنيه مقارنة بـ ٢,٣ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠، وذلك في ضوء الزيادة الملحوظة في المنح من حكومات أجنبية (تشمل منحيتين بمبلغى ٥٠٠ مليون دولار لكل منهما من دولتي قطر والمملكة العربية السعودية). بالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفعت الإيرادات المحصلة من عوائد الملكية بـ ٣٥,٩٪ لتتحقق ٥٦ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١، مقارنة بـ ٤١,٢ مليار جنيه خلال العام السابق، بالإضافة إلى ارتفاع حصيلة بيع السلع والخدمات بـ ٢,٤٪ لتسجل نحو ١٧,٨ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بـ ١٧,٤ مليار جنيه خلال العام السابق، مما فاق أثر الإنخفاض في باقي البنود الأخرى من بنود باب الإيرادات الأخرى.

وعلى الجانب الآخر، فقد سجلت جملة المصروفات خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ ارتفاعاً ملحوظاً قدره ١٧,٢٪ لتصل إلى ٤٧١ مليار جنيه مقارنة بنحو ٤٠١,٩ مليار جنيه خلال العام المالي السابق. وترجع الزيادة في المصروفات إلى زيادة الإنفاق في معظم الأبواب فيما عدا كل من باب المصروفات الأخرى، وباب شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات).

وبالرجوع إلى التفاصيل، فقد ارتفعت فاتورة الأجر وتعويضات العاملين بنسبة ٢٧,٦٪ لتصل إلى ١٢٢,٨ مليار جنيه مقارنة بـ ٩٦,٣ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠ وذلك في ضوء الزيادة في المكافآت وحوافز الإثابة بنحو ١٧,٦ مليار جنيه لتصل إلى ٥٢,٧ مليار جنيه.

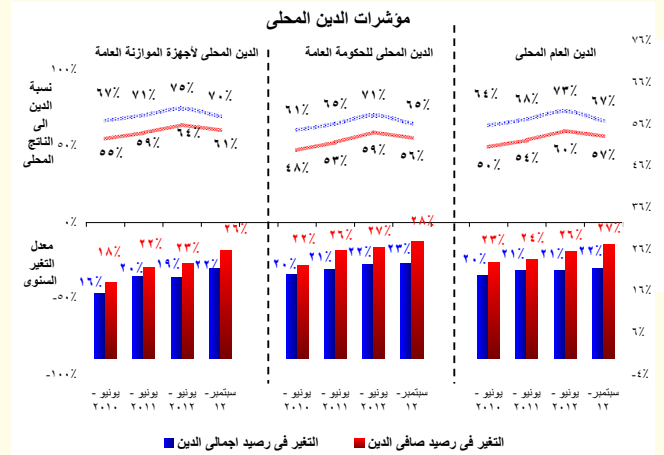
كذلك ارتفعت مدفوعات الفوائد (والتي تمثل حوالي ٢٢,٢٪ من إجمالي المصروفات) خلال عام الدراسة بـ ٢٢,٨٪ لتسجل حوالي ١٠٤,٤ مليار جنيه مقارنة بـ ٨٥,١ مليار جنيه خلال العام السابق، ويرجع ذلك في الأساس نتيجة الزيادة في فوائد أذون الخزانة بنحو ١٠,١ مليار جنيه لتسجل ٣٦,٦ مليار جنيه والفوائد على سندات

وعلى الجانب الآخر، فقد سجلت جملة المصروفات خلال الفترة يوليو- أكتوبر ٢٠١٣/٢٠١٢ ارتفاعاً قدره ٢٧,٨٪ لتصل إلى ١٤١,٧ مليار جنيه مقارنة بنحو ١١٠,٩ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. وترجع الزيادة في المصروفات إلى زيادة الإنفاق في معظم الأبواب فيما عدا باب شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)، حيث انخفض بـ ٧,٦٪ ليسجل ٦,٢ مليار جنيه خلال الفترة يوليو- أكتوبر ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ ٦,٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. ويمكن تفسير الانخفاض في باب شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) نتيجة لانخفاض الأصول الثابتة بـ ٨,٨٪ لتصل إلى ٥,٦ مليار جنيه، مقارنة بـ ٦,٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

وعلى نحو آخر وبالرجوع إلى التفاصيل، فقد ارتفعت فاتورة الأجور وتعويضات العاملين بنسبة ٢٥,٦٪ لتصل إلى ٤٥,٢ مليار جنيه مقارنة بـ ٣٦ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-أكتوبر ٢٠١٢/٢٠١١. كذلك ارتفعت مدفوعات الفوائد (والتي تمثل حوالي ٣١,٧٪ من إجمالي المصروفات و ٦١,٦٪ من إجمالي الإيرادات) خلال يوليو-أكتوبر ٢٠١٣/٢٠١٢ بـ ٤٤,٦٪ لتسجل حوالي ٤٤,٩ مليار جنيه مقارنة بـ ٣١ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. كما سجل باب الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية (والذي يمثل حوالي ٢٠,٧٪ من إجمالي المصروفات و ٤٠,٣٪ من إجمالي الإيرادات) ارتفاعاً بـ ٣٢,٤٪ ليصل إلى ٢٩,٣ مليار جنيه مقارنة بـ ٢٢,١ مليار جنيه خلال الفترة يوليو- أكتوبر من العام السابق.

ثالثاً- الدين المحلي

يتم عرض بيانات الدين المحلي الصادرة عن وزارة المالية طبقاً لثلاث مستويات تجميعية مختلفة هي: الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة، والدين المحلي للحكومة العامة، والدين العام المحلي.



المحلي) في نهاية سبتمبر ٢٠١١. وبلغ صافي الدين العام المحلي ١٠٠,٦ مليار جنيه (٥٦,٦٪ من الناتج المحلي) مقابل ٧٩٠,٩ مليار جنيه (٥١,٣٪ من الناتج المحلي) في نهاية سبتمبر ٢٠١١. وترجع الزيادة المحققة في رصيد إجمالي الدين العام المحلي في الأساس إلى ارتفاع الدين المجمع للحكومة العامة بـ ٠,٢ مليار جنيه ليصل إلى ١١٥٦ مليار جنيه، بينما انخفض رصيد الدين المستحق على الهيئات الاقتصادية بحوالي ٢,٩ مليار جنيه ليصل إلى ٩٦,٥ مليار جنيه في نهاية سبتمبر ٢٠١٢.

وقد ارتفعت مدفوعات خدمة الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة للدولة في نهاية سبتمبر ٢٠١٢ بحوالي ٤٦,٢٪ لتصل إلى حوالي ٥٣,٩ مليار جنيه مقارنة بـ ٣٦,٩ مليار جنيه في نهاية نفس الفترة من العام السابق.

وقد ارتفع المتوسط المرجح لأجال أذون وسندات الخزانة في نهاية سبتمبر ٢٠١٢ ليسجل ١,٥ سنة مقارنة بـ ١,٣ في سبتمبر ٢٠١١، بينما ارتفع متوسط سعر الفائدة المستحق على رصيد الدين في نهاية سبتمبر ٢٠١٢ ليصل إلى ١٣,٨٥٪ مقارنة بـ ١١,٩١٪ في نهاية سبتمبر ٢٠١١.

شهدت مؤشرات الدين الخارجي تحسناً نسبياً في نهاية شهر يونيو ٢٠١٢، حيث انخفضت نسبته للناتج المحلي إلى ١٣,٥٪ خلال فترة الدراسة مقارنة بـ ١٥,٢٪ في نهاية يونيو ٢٠١١. وقد انخفض رصيد الدين الخارجي بنسبة ١,٥٪، ليبلغ ٣٤,٤ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠١٢ مقابل ٣٤,٩ مليار دولار في نهاية يونيو من العام الماضي. وجدير بالذكر أن إجمالي الدين الحكومي الخارجي قد انخفض بنسبة ٥,٥٪ مسجلاً ٢٥,٦ مليار دولار (٤,٤٪) من إجمالي حجم المديونية الخارجية في نهاية يونيو ٢٠١٢ مقارنة بـ ٢٧,١ مليار دولار (٧,٦٪) من إجمالي حجم المديونية الخارجية في يونيو ٢٠١١.

رابعاً- التطورات النقدية

(تجدر الإشارة إلى أن البيانات التفصيلية الخاصة بشهر سبتمبر ٢٠١٢ لم يتم نشرها حتى تاريخه)

على صعيد التطورات النقدية، فقد ارتفع معدل النمو الشهري للسيولة المحلية خلال شهر أغسطس ٢٠١٢ ليسجل معدل نمو قدره ١,٢٪ ليصل إلى ١١١٥,٣ مليار جنيه، مقارنة بـ ١١٠١,٩ مليار جنيه خلال شهر يوليو ٢٠١٢. أما بالنسبة لمعدلات النمو السنوية، فقد ارتفع معدل نمو السيولة المحلية في نهاية شهر أغسطس ٢٠١٢ ليسجل ٨,٦٪ مقابل ٨,١٪ في نهاية يوليو ٢٠١٢ ولكنه انخفض إذا ما قورن بمعدل النمو المحقق في نهاية شهر أغسطس ٢٠١١ والذي سجل ارتفاعاً قدره ٩,٥٪. ويمكن تفسير ذلك كمحصلة لعدة عوامل، فعلى جانب الأصول فقد استمر معدل النمو السنوي لصافي الأصول الأجنبية في التراجع بحوالي ٣٦,٧٪ مقارنة بنفس الشهر في العام السابق محققاً ١٥٣,٧ مليار جنيه، في حين حقق معدل النمو السنوي لصافي المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية ارتفاعاً بنسبة ٣٢,٧٪ مقارنة بمعدل نمو قدره ٣٢٪ خلال الشهر السابق. ومن ناحية أخرى، فعلى جانب الإلتزامات، فقد حقق معدل النمو السنوي للتقود ارتفاعاً قدره ٩,١٪ ليسجل ٢٨٣,٨ مليار جنيه في نهاية أغسطس ٢٠١٢، مقارنة بـ ٩,٥٪ في نهاية الشهر السابق، في حين ارتفع معدل النمو السنوي لأشياء النقود خلال شهر الدراسة ليصل إلى ٨,٨٪ محققاً ٨٣١,٥ مليار جنيه، مقارنة بـ ٧,٧٪ خلال الشهر السابق.

وبالرجوع إلى البيانات التفصيلية، فقد سجل معدل نمو صافي الأصول الأجنبية لدى القطاع المصرفي انكماشاً سنوياً قدره ٣٦,٧٪ ليبلغ حوالي ١٥٣,٧ مليار جنيه في نهاية شهر أغسطس ٢٠١٢، ومقارنه بانخفاض أقل قدره ٢٠,٦٪ في نهاية شهر أغسطس ٢٠١١، ويمكن تفسير ذلك في ضوء تزايد الضغوط على ميزان المدفوعات منذ بداية عام ٢٠١١. استمر صافي الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي في التراجع، والذي بدأ مع اندلاع الإضطرابات السياسية، حيث بلغت نسبة التراجع السنوي ٤٨,٥٪ خلال العام المنتهي في أغسطس ٢٠١٢ - وجدير بالذكر أنه كان قد سجل أعلى نسبة إنخفاض له منذ يوليو ٢٠٠٢، وقدرها ٥٥,٥٪ خلال شهر يناير ٢٠١٢ - ليبلغ بذلك ٧٠,٨ مليار جنيه في نهاية أغسطس ٢٠١٢، ومن ناحية أخرى، فقد حقق صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك الأخرى انخفاضاً بنسبة ٢١,٢٪ خلال السنة المنتهية في أغسطس ٢٠١٢ ليصل إلى ٨٢,٩ مليار جنيه، مقارنة بانخفاض أعلى قدره ٢٢,٦٪ خلال الشهر السابق.

وعلى الجانب الآخر، فقد حقق معدل النمو السنوي لصافي الأصول المحلية نمواً بلغ ٢٣٪ في نهاية أغسطس ٢٠١٢ ليسجل ٩٦١,٥ مليار جنيه، مقارنة بنمو قدره ٢٣,٦٪ خلال الشهر السابق و ٢٤,٢٪ خلال أغسطس ٢٠١١، وذلك في ضوء تحقيق صافي المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية لمعدل نمو سنوي قدره ٣٢,٧٪، مقارنة بمعدل نمو سنوي قدره ٣٢٪ خلال الشهر السابق (وتجدر

وتشير البيانات الصادرة حديثاً إلى ارتفاع نسبة الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة إلى الناتج المحلي في نهاية سبتمبر ٢٠١٢ إلى ٦٩,٧٪ ليسجل ١٢٣٨,٧ مليار جنيه مقارنة بـ ١٠١٩,٥ مليار جنيه في نهاية سبتمبر ٢٠١١ (٦٦,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي). كما سجل صافي الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة نحو ١٠٧٨ مليار جنيه (٦٠,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة بـ ٨٥٦,٧ مليار جنيه في نهاية سبتمبر ٢٠١١ (٥٥,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي). وتجدر الإشارة إلى أن الزيادة المحققة في رصيد الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة في نهاية سبتمبر ٢٠١٢ ترجع في الأساس إلى زيادة إصدارات أذون وسندات الخزانة ليصل رصيد كل منهما إلى ٤١٧ مليار جنيه و ٢٩٦,٦ مليار جنيه على التوالي مقارنة بـ ٣٥٠ مليار جنيه و ٢٢١,٣ مليار جنيه في نهاية سبتمبر ٢٠١١ وذلك نتيجة زيادة الإحتياجات التمويلية للدولة.

كما بلغ إجمالي الدين المحلي للحكومة العامة ١١٥٦,١ مليار جنيه في نهاية سبتمبر ٢٠١٢ (٦٥٪ من الناتج المحلي) مقابل ٩٤١,٣ مليار جنيه (٦١٪ من الناتج المحلي) في نهاية سبتمبر ٢٠١١. كما بلغ صافي الدين المحلي للحكومة العامة ٩٨٨,٢ مليار جنيه (٥٥,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقابل ٧٧١,٨ مليار جنيه (٥٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في نهاية سبتمبر ٢٠١١. وقد نتج الارتفاع المحقق في رصيد الدين المحلي للحكومة العامة في نهاية سبتمبر ٢٠١٢ عن ارتفاع الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة بالإضافة إلى ارتفاع مديونية بنك الاستثمار القومي بما يقرب من ٩,٩ مليار جنيه ليصل إلى ١٨٩,٧ مليار جنيه في نهاية سبتمبر ٢٠١٢.

أما عن إجمالي الدين العام المحلي فقد بلغ ١١٨٧,٥ مليار جنيه في نهاية سبتمبر ٢٠١٢ (٦٦,٨٪ من الناتج المحلي) مقابل ٩٧٦,٦ مليار جنيه (٦٣,٣٪ من الناتج العام) ٣. تعكس أرصدة الدين المجمع على المستويات الثلاث الدين المستحق على الوحدات المعنوية بعد طرح قيمة الدين الداخلي فيما بينها.

٤. يشمل الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة أرصدة الدين المستحقة على وحدات الجهاز الإداري، وحدات الإدارة المحلية، والهيئات الخدمية. ويتضمن الدين المحلي للحكومة العامة أرصدة الدين المجمع المستحق على أجهزة الموازنة العامة للدولة و بنك الاستثمار القومي وصناديق التأمين الاجتماعي. أما بالنسبة للدين العام المحلي فيشمل أرصدة الدين المحلي المجمع لكل من الحكومة العامة والهيئات الاقتصادية.

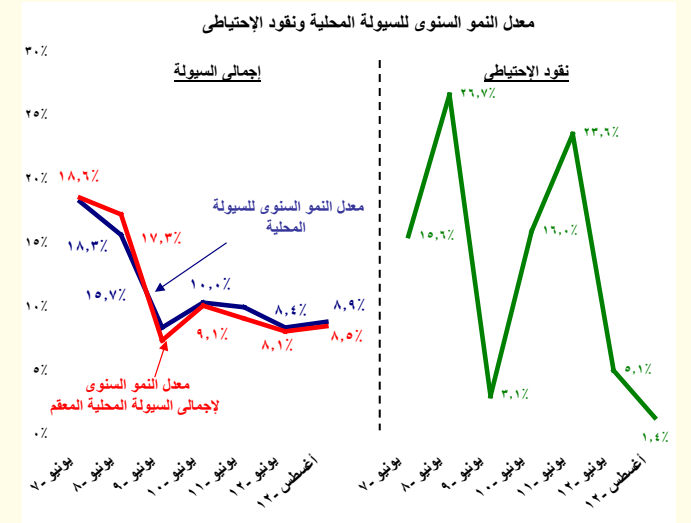
٥. قام البنك المركزي المصري بمراجعة أساس تويبب الدين الخارجي اعتباراً من بيانات الدين لشهر سبتمبر ٢٠٠٨. وقد نتج عن إعادة تويبب الدين زيادة المديونية الخارجية الحكومية بنحو ٤,٣ مليار دولار دون تأثير في جملة الدين (والتي تغيرت فقط نتيجة الحركة الطبيعية لصافي حركة الإقراض والسداد). وطبقاً للمعالجة الجديدة، فقد تم إعادة تويبب الديون المعاد إقراضها ضمن الدين الخارجي للحكومة المركزية ووحدات الحكم المحلي بدلاً من مديونيات «القطاعات الأخرى». وحتى تاريخه فلا توجد بيانات تخص الفترات السابقة حسب التويبب الجديد.

الإشارة إلى أنه كان قد حقق أعلى نسبة ارتفاع له وقدرها ٤٥,٣٪ خلال شهر يناير (٢٠١٢). وجدير بالذكر أن معدل النمو السنوي لصافي المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية قد ساهم بحوالي ١٦٧٪ من نمو السيولة المحلية في نهاية أغسطس ٢٠١٢ مسجلاً ٦١٥,١ مليار جنيه.

بالإضافة إلى ذلك، فقد استقر معدل النمو السنوي للانتماء الممنوح للقطاع الخاص في نهاية شهر أغسطس ٢٠١٢ عند ٦,٧٪ ليصل بذلك إلى ٤٥٣,٥ مليار جنيه مقارنة بـ ٦,٨٪ خلال الشهر السابق، في حين ارتفع بشكل ملحوظ إذا ما قورن بـ ١٪ المحققة في نهاية شهر أغسطس ٢٠١١، ومقارنة بمتوسط معدل نمو سنوي قدره ٤,٥٪ خلال الإثني عشر شهراً الماضية. ومن الجدير بالذكر أن معدل النمو السنوي للانتماء الممنوح لقطاع الأعمال العام قد سجل ٢١,٧٪ في نهاية شهر الدراسة محققاً ٤١,٧ مليار جنيه، في حين انخفض بشكل طفيف إذا ما قورن بـ ٢٣,٥٪ خلال شهر يوليو ٢٠١٢.

ترجع رصيد الاحتياطي من العملات الأجنبية لدى البنك المركزي المصري ليصل إلى ١٥,٥ مليار دولار في نهاية شهر أكتوبر ٢٠١٢، وهو ما يمثل نسبة انخفاض قدرها ٥,٧٪ مقارنة برصيد بلغ ٣٦ مليار جنيه في نهاية عام ٢٠١٠، وهي أعلى قيمة له. وجدير بالذكر أن هذا الرصيد كان قد سجل ٢٦,٦ مليار جنيه في نهاية العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠. كما تجدر الإشارة إلى أن شهر أكتوبر قد شهد ارتفاعاً شهرياً بنحو ٠,٤ مليار دولار في رصيد الاحتياطي من العملات الأجنبية لدى البنك المركزي المصري (حقق شهر أكتوبر نمو شهري قدره ٢,٩٪، في حين شهد انخفاضاً سنوياً قدره ٢٩,٦٪)؛ ويمكن تفسير ذلك في ضوء إيداع ٠,٥ مليار دولار كوديعة قطرية لدى البنك المركزي.

ومن ناحية أخرى، فقد ارتفع معدل نمو جملة الودائع لدى الجهاز المصرفي (بخلاف البنك المركزي المصري) ليحقق ٦,٥٪ في نهاية أغسطس ٢٠١٢ مقارنة بـ ٥,٥٪ في نهاية الشهر السابق ليسجل ١٠٣٥,٩ مليار جنيه، في حين انخفض بشكل طفيف إذا ما قورن بـ ٦,٧٪ خلال أغسطس ٢٠١١. هذا ويقدّر نصيب الودائع غير الحكومية من إجمالي الودائع بحوالي ٨٨,٨٪. ومن ناحية أخرى فقد ارتفع معدل النمو السنوي لإجمالي أرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك (بخلاف البنك المركزي) بمعدل أبطأ ليحقق ٦,١٪ في نهاية أغسطس ٢٠١٢ مقارنة بـ ٦,٣٪ خلال الشهر السابق، في حين ارتفع بشكل ملحوظ إذا ما قورن بـ ٢,١٪ فقط خلال أغسطس ٢٠١١، ليصل بذلك إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى ٥٠٥,٥ مليار جنيه. وبالرجوع إلى التفاصيل، يلاحظ أن النمو السنوي لجملة الإقراض للقطاع غير الحكومي قد سجل ٧,٧٪ ليبلغ ٤٧٢ مليار جنيه في نهاية أغسطس ٢٠١٢. في حين استمر معدل النمو السنوي لجملة الإقراض للقطاع الحكومي في الانخفاض مسجلاً انخفاضاً قدره ١٢,٥٪ ليبلغ ٣٣,٨ مليار جنيه في نهاية أغسطس ٢٠١٢. وبناءً على ما سبق، فقد ارتفعت نسبة الإقراض إلى الودائع بالعملية المحلية لتسجل ٤٦٪ في نهاية أغسطس ٢٠١٢، مقارنة بنسبة ٤٤,٦٪ خلال نفس الشهر من العام السابق. وعلى الجانب الآخر، فقد سجلت نسبة الإقراض إلى الودائع بالعملات الأجنبية انخفاضاً كبيراً على أساس سنوي لتبلغ نحو ٥,٨٪ خلال أغسطس ٢٠١٢ مقابل ٦٣,١٪ خلال نفس الشهر من العام السابق.



وفيما يخص معدلات الدولار، فقد استقرت معدلات الدولار في جملة السيولة المحلية خلال شهر أغسطس ٢٠١٢ نسبياً عند ١٦,٨٪ مقارنة بـ ١٦,٩٪ خلال الشهر السابق، في حين انخفضت إذا ما قورنت بـ ١٧,٢٪ خلال أغسطس ٢٠١١. وبالإضافة إلى ذلك، فقد استقرت معدلات الدولار في الودائع خلال شهر أغسطس ٢٠١٢ عند ٢٣,٦٪ مقارنة بـ ٢٣,٧٪ خلال الشهر السابق في حين انخفضت إذا ما قورنت بـ ٢٣,٩٪ خلال نفس الشهر من العام السابق.

خامساً تطورات الأسعار

ارتفع معدل التضخم السنوي لحضر الجمهورية خلال شهر أكتوبر ٢٠١٢ ليسجل نحو ٦,٧٪ مقارنة بـ ٦,٢٪ خلال الشهر السابق ولكنه إنخفض إذا ما قورن بـ ٧,١٪ خلال شهر أكتوبر ٢٠١١. وفيما يخص معدل التضخم السنوي لإجمالي الجمهورية، فقد ارتفع ليسجل ٧٪ خلال شهر أكتوبر مقارنة بـ ٦,٣٪ خلال سبتمبر ٢٠١١، ولكنه إنخفض إذا ما قورن بـ ٧,٥٪ خلال شهر أكتوبر ٢٠١١. ويأتي هذا الارتفاع محققاً معدلات التضخم السنوية لمعظم مجموعات السلع غير الغذائية على المستوى السنوي والشهري وذلك في ضوء الإنتعاش النسبي في الطلب المحلي.

وعلى الرغم من إنخفاض معدل التضخم السنوي لمجموعة "الطعام والشراب" (أكبر الأوزان مساهمة في معدل التضخم العام) نتيجة لإنخفاض معدلات التضخم السنوية لبعض البنود الفرعية مقارنة بالشهر السابق وعلى رأسها "الخبز والحبوب" (-٠,٩٪) و"الزيوت والدهون" (٠,٩٪) و"السكر والأغذية السكرية" (-١,١٪)، إلا أن هذا الإنخفاض قد قابله ارتفاع معدلات التضخم السنوية لمعظم المجموعات الأخرى ومنها "الملابس والأحذية"، و"المسكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود" نتيجة للإرتفاع الملحوظ في أسعار أنابيب البوتاجاز و"الرعاية الصحية" (نتيجة لزيادة أسعار كشف الأطباء) و"الأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة"، و"التعليم" (نتيجة لإرتفاع مصاريف التعليم الأساسي الجامعي)، و"المطاعم والفنادق".

وعلى نحو آخر، فقد إنخفض معدل التضخم الشهري ليسجل ٠,٨٪ خلال شهر أكتوبر ٢٠١٢ مقارنة بـ ١,٢٪ خلال الشهر السابق، ولكنه ارتفع مقارنة بـ ٠,٣٪ خلال شهر أكتوبر من العام السابق. وذلك في ضوء تراجع معدل التضخم الشهري لمجموعة "الطعام والشراب" ليسجل -٠,٩٪ خلال شهر الدراسة مقارنة بارتفاع قدره ١,٨٪ خلال الشهر السابق.

ووفقاً للتقرير الصادر عن البنك المركزي، فقد ارتفع معدل التضخم السنوي الأساسي بشكل ملحوظ خلال شهر أكتوبر ٢٠١٢ ليسجل ٤,٦٪ مقارنة بـ ٣,٨٪ خلال الشهر السابق ولكنه إنخفض إذا ما قورن بـ ٧,٦٪ خلال نفس الشهر من العام السابق.

وفيما يخص مؤشر أسعار المنتجين، فقد ارتفع المعدل السنوي ليسجل ٤,٥٪ خلال شهر سبتمبر ٢٠١٢ مقارنة بـ ٢,٣٪ خلال الشهر السابق ولكنه إنخفض مقارنة بمعدل ارتفاع قدره ١١,٨٪ خلال شهر سبتمبر ٢٠١١. بينما إنخفض معدل التضخم الشهري لأسعار المنتجين ليسجل ٣,٤٪ خلال شهر سبتمبر ٢٠١٢ مقارنة بـ ٤,٣٪ خلال الشهر السابق.

ويرجع الارتفاع المحقق في معدل التضخم السنوي لأسعار المنتجين إلى ارتفاع معدل التضخم السنوي بشكل ملحوظ لمجموعة "الزراعة وإستغلال الغابات وصيد الأسماك" ليسجل ١٠,١٪ خلال شهر سبتمبر ٢٠١٢ مقارنة بـ ١,٢٪ فقط خلال الشهر السابق نتيجة لزيادة معدل النمو السنوي للبند الفرعي "المحاصيل والمنتجات الحيوانية ومنتجات الصيد والأنشطة المتصلة بها" ليسجل ١٠,٤٪ خلال شهر سبتمبر ٢٠١٢ مقارنة بـ ٠,٤٪ خلال الشهر السابق. كما ارتفع بشكل ملحوظ معدل التضخم السنوي لمجموعة "الصناعات التحويلية" ليسجل ٠,٦٪ مقارنة بـ ٠,٥٪ خلال الشهر السابق؛ مما عادل أثر إنخفاض معدل التضخم السنوي لمجموعة التعدين وإستغلال المحاجر ليسجل ١,٧٪ خلال شهر الدراسة مقارنة بـ ٥,٥٪ خلال الشهر السابق.

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في إجتماعها بتاريخ ١٨ أكتوبر ٢٠١٢ الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة دون تغيير عند مستوى ٩,٢٥٪ و ١٠,٢٥٪ على التوالي. كما تم الإبقاء على سعر عمليات إعادة الشراء (Repo) عند مستوى ٩,٢٥٪، بالإضافة إلى الإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند مستوى ٩,٥٪. وقد أوضحت لجنة السياسة النقدية أن هذا القرار جاء في ضوء "وجود توازن ما بين المخاطر التصاعدية المحيطة بالتضخم من ناحية والتباطؤ في نمو الاقتصاد المحلي من ناحية أخرى، بالإضافة إلى حالة عدم التيقن في الفترة الحالية". فعلى الرغم من أن تراجع معدل نمو الاقتصاد في غضون مرحلة التحول السياسي التي تمر بها البلاد قد أدى بطبيعة الحال إلى انحسار الضغوط التضخمية من ناحية الطلب، إلا أن الضغوط التضخمية مازالت موجودة من ناحية العرض والمتمثلة في احتمالية عودة الاختناقات في الأسواق المحلية نتيجة عدم كفاءة قنوات توزيع السلع.

وجدير بالذكر أن مجلس إدارة البنك المركزي المصري كان قد قرر في إجتماعه ٦ قام الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء باستحداث سلسلة جديدة للرقام القياسية لأسعار المستهلكين بدءاً من أغسطس ٢٠١٠، وذلك باستخدام شهر يناير ٢٠١٠ كسنة أساس للسلسلة الجديدة، بالإضافة إلى استخدام أوزان جديدة للمجموعات السلعية الرئيسية مستخرجة في ضوء نتائج بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك لعام ٢٠٠٨/٢٠٠٩. ٧ مؤشر التضخم الأساسي (Core Inflation) مشتق من الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين مستبعداً منه بعض السلع التي تتأثر بصدمات مؤقتة من جانب العرض (الخضراوات والفاكهة وتمثل ٦,٩٪ من السلة السلعية للمستهلكين) بالإضافة إلى بعض السلع التي تتحدد أسعارها إدارياً (وتمثل ١٨,٧٪ من السلة السلعية للمستهلكين). وجدير بالذكر أن معدل التضخم الأساسي لا يعتبر بديلاً عن معدل التضخم لأسعار المستهلكين ولكنه مؤشر توضيحي وتكميلي.

في المتحصلات الأخرى لتصل إلى ٢,٣ مليون دولار. كما إنخفض دخل الاستثمار بنسبة ٤١٪ لتسجل ٠,٢ مليار دولار.

وعلى الجانب الآخر، فقد ارتفعت المدفوعات الخدمية لتتحقق حوالي ١٥,٥ مليار دولار خلال ٢٠١٢/٢٠١١، مقارنة بـ ١٤ مليار دولار خلال العام السابق ويرجع هذا إلى ارتفاع كافة بنود المدفوعات الخدمية فيما عدا مدفوعات النقل، والتي انخفضت بنسبة طفيفة قدرها ١٪ لتتحقق حوالي ١,٤ مليار دولار. بينما ارتفعت قيمة المدفوعات عن الاستثمار خلال عام الدراسة بـ ٧٪ لتتحقق ٦,٩ مليار دولار. كما ارتفعت المدفوعات عن السفر بنسبة قدرها ١٨٪ لتتحقق ٢,٥ مليار دولار مقارنة بـ ٢,١ مليار دولار خلال العام المالي السابق، في حين ارتفعت المصروفات الأخرى بـ ٢١٪ لتصل إلى ٣,٥ مليار دولار.

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة تغطية الإحتياطي الدولي للواردات قد انخفضت بشكل ملحوظ لتصل إلى ٣,٢ أشهر خلال عام الدراسة مقارنة بـ ٥,٩ أشهر خلال عام ٢٠١١/٢٠١٠.

هذا وقد ارتفعت صافي تدفقات التحويلات الخاصة بنسبة كبيرة بلغت ٤٤٪ لتتحقق ١٧,٨ مليار دولار مقارنة بـ ١٢,٤ مليار دولار خلال العام المالي السابق، ويرجع ذلك لزيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج إلى مصر. وعلى الناحية الأخرى، فقد انخفضت صافي تدفقات التحويلات الحكومية خلال عام ٢٠١٢/٢٠١١ لتتحقق ٦٣٢ مليون دولار مقارنة بـ ٧٥٣ مليون دولار خلال العام المالي السابق. وقد ترتب على ما سبق زيادة المتحصلات الجارية بـ ٦,٩٪ لتتحقق ٦٦,٣ مليار دولار، في حين ارتفعت المدفوعات الجارية بـ ٩٪ لتتحقق ٧٤,٢ مليار دولار. وقد أدت تلك التطورات إلى إنخفاض نسبة تغطية المتحصلات الجارية إلى المدفوعات الجارية (شاملة صافي التحويلات الخاصة والرسومية) لتسجل ٨٩,٣٪ مقارنة بـ ٩١,١٪ خلال العام المالي السابق.

وقد ترتب على ما سبق ذكره ارتفاع عجز الميزان الجارى بحوالى ٣٠٪ ليصل إلى ٧,٩ مليار دولار خلال ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بعجز قدره ٦,١ مليار دولار خلال العام المالي السابق.

كما سجل ميزان المعاملات المالية والرأسمالية خلال عام ٢٠١٢/٢٠١١ صافي تدفقات للخارج بقيمة ١,٤ مليار دولار مقابل صافي تدفقات للخارج بقيمة ٤,٢ مليار دولار خلال عام المقارنة. ويأتى ذلك نتيجة تحقيق محفظة الأوراق المالية في مصر لصافي تدفقات للخارج بنحو ٥ مليار دولار خلال عام الدراسة وذلك في ضوء بيع الأجانب لما في حوزتهم من أوراق مالية خاصة بأذون الخزانة المصرية (في حدود ٤ مليار دولار، مقارنة بـ ٣,١ مليار دولار خلال عام ٢٠١١/٢٠١٠). وجدير بالذكر أن صافي الإستثمار الأجنبي المباشر في مصر سجل تدفق للداخل بقيمة ٢,١ مليار دولار مقارنة بتدفق للداخل خلال عام الدراسة السابق بحوالى ٢,٢ مليار دولار. سجلت الإستثمارات الأخرى صافي تدفقات للداخل بقيمة ٢ مليار دولار مقابل صافي تدفقات للخارج بقيمة ٢,٧ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠. في حين سجلت الأصول الأخرى صافي تدفقات للداخل بنحو ١,٢ مليار دولار خلال ٢٠١٢/٢٠١١ مقابل صافي تدفقات للخارج بنحو ٣,٤ مليار دولار خلال العام المالي السابق.

وأخيراً، سجل بند السهو والخطأ صافي تدفقات للخارج بنحو ١,٩ مليار دولار خلال ٢٠١٢/٢٠١١، مقابل صافي تدفقات للداخل بحوالى ٠,٥ مليار دولار خلال العام المالي السابق.

سياحة تطورات سوق المال

أما عن تطورات سوق رأس المال المحلي، فقد انخفض مؤشر EGX ٣٠ خلال شهر أكتوبر ٢٠١٢ بـ ١٢٦ نقطة ليصل إلى ٥٦٩٦ نقطة مقارنة بمستواه المحقق في سبتمبر ٢٠١٢ والذي بلغ ٥٨٢٢ نقطة. وفي نفس الوقت، فقد شهد رأس المال السوقي خلال شهر الدراسة انخفاضا طفيفا قدره ٣٪، محققا ٣٩٤ مليار جنيه (٢٢,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي). مقارنة برصيد بلغ ٤٠٦ مليار دولار خلال الشهر السابق، وهي أعلى قيمة سجلها رأس المال السوقي منذ شهر مايو ٢٠١١.

بتاريخ ٢٢ مايو ٢٠١٢، للمرة الثانية خلال عام ٢٠١٢، تخفيض نسبة الإحتياطي القانوني على الودائع بالعملة المحلية بـ ٢٠٠ نقطة أساس من ١٢٪ إلى ١٠٪ بدءاً من فترة الإحتياطي في ٢٦ يونيو ٢٠١٢. وجدير بالذكر أن البنك المركزي المصري قد قام بتاريخ ٢٠ مارس ٢٠١٢ للمرة الأولى بتخفيض نسبة الإحتياطي القانوني على الودائع بـ ٢٠٠ نقطة من ١٤٪ إلى ١٢٪، وذلك بهدف إتاحة المزيد من السيولة في الجهاز المصرفي.

سادساً المعاملات مع القطاع الخارجى

تشير بيانات القطاع الخارجى الخاصة بالسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ - المنشورة من قبل البنك المركزي- إلى تحقيق ميزان المدفوعات عجزاً كلياً بلغ نحو ١١,٣ مليار دولار، محققاً بذلك ارتفاع قدره ١٦٪ عن العجز الكلى المحقق خلال السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ والذي بلغ قدره ٩,٨ مليار دولار. ويأتى العجز الكلى المحقق خلال عام الدراسة كمحصلة لإرتفاع عجز ميزان المعاملات الجارية بنحو ٣٠,٢٪ ليحقق ٧,٩ مليار دولار وصافي تدفقات للخارج في الميزان المالي والرأسمالي بنحو ١,٤ مليار دولار. كما سجل صافي بند « السهو والخطأ » تدفقات للخارج بنحو ١,٩ مليار دولار. وتأتى تلك النتائج في ضوء تداعيات الأحداث التي تمر بها مصر والدول العربية والتي أثرت سلباً على العديد من البنود خاصة الإيرادات السياحية والإستثمارات الأجنبية لداخل البلاد.

جدول (٢): المؤشرات الرئيسية الخاصة بميزان المدفوعات (مليون دولار)

نسبة التغير	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١١/٢٠١٠	
١٧٪	٣١,٦٩٨	٢٧,١٠٣	الميزان التجارى
-٠,١٪	٢٦,٩٧٦	٢٦,٩٩٣	الصادرات
٨٪	١٣,١٢٩	١٢,١٣٦	بترولى
-٧٪	١٣,٨٤٧	١٤,٨٥٧	غير بترولى
٨٪	٥٨,٦٧٤	٥٤,٠٩٦	الواردات
-٣٢٪	٥,٣٦٢	٧,٨٧٨	الخدمات (صافى)
-٥٪	٢٠,٨٧٢	٢١,٨٧٣	المتحصلات
١١٪	١٥,٥١١	١٣,٩٩٥	المدفوعات
٧٪	٦٦,٢٥٦	٦٢,٠٠٢	المتحصلات الجارية
٩٪	٧٤,١٨٤	٦٨,٠٩٠	المدفوعات الجارية
٣٠٪	٧,٩٢٨	٦,٠٨٨	الميزان الجارى
-٦٧٪	١,٤٠٤	٤,١٩٩	ميزان المعاملات الرأسمالية
١٩٧٪	٩٦	٣٢	الحساب الرأسمالى
-٦٩٪	١,٣٠٨	٤,١٦٦	تدفقات الإستثمارات المباشرة فى مصر (صافى)
-٥٪	٢,٠٧٨	٢,١٨٩	الحساب المالى
١٦٪	١١,٢٧٨	٩,٧٥٤	الميزان الكلى

سجل العجز في الميزان التجارى نحو ٣١,٧ مليار دولار خلال عام ٢٠١٢/٢٠١١، محققاً بذلك ارتفاع قدره ١٧٪ عن العجز المحقق خلال العام المالي السابق والذي بلغ ٢٧,١ مليار دولار. ويرجع ذلك إلى إرتفاع حصيلة الصادرات السلعية بنسبة ٨٪ إلى ٥٨,٧ مليار دولار، بينما استقرت حصيلة الصادرات السلعية للعام الثانى على التوالى عند ٢٧ مليار دولار. وبالرجوع الى التفاصيل، فإنه يمكن تفسير الإرتفاع في الصادرات السلعية إلى زيادة الصادرات من المنتجات البترولية بحوالى ٨٪ لتصل إلى ١٣,١ مليار دولار، مما فاق أثر الإنخفاض في الصادرات غير البترولية بنحو ٧٪ لتصل إلى حوالى ١٣,٨ مليار دولار. بينما يأتي الإرتفاع في جملة الواردات السلعية نتيجة إرتفاع الواردات البترولية بنسبة بلغت ٢٧٪ لتصل إلى ١١,٨ مليار دولار بالإضافة إلى إرتفاع الواردات غير البترولية بنسبة أقل بلغت ٤,٦٪ لتصل إلى ٤٦,٩ مليار دولار.

أما عن الميزان الخدمي، فقد إنخفض الفائض الكلى المحقق خلال عام ٢٠١٢/٢٠١١ ليسجل نحو ٥,٤ مليار دولار مقابل ٧,٩ مليار دولار خلال العام المالي السابق، حيث إنخفضت جملة المتحصلات الخدمية لتصل إلى ٢٠,٩ مليار دولار وذلك في ضوء الإنخفاض الذي شهدته معظم البنود الفرعية باستثناء الزيادة في المتحصلات من النقل بنسبة ٦,٤٪ لتتحقق ٨,٦ مليار دولار (وتشمل المتحصلات من قناة السويس والتي بلغت ٥,٢ مليار دولار بإرتفاع قدره ٣,١٪). كما ارتفعت أيضاً المتحصلات الحكومية بنسبة ١٣٥٪ لتتحقق ٢٧٦ مليون دولار، مقارنة بـ ١١٨ مليون دولار خلال العام السابق. وفي مقابل هذا الارتفاع فقد انخفضت متحصلات السياحة والسفر بـ ١١٪ لتتحقق ٩,٤ مليار دولار، بالإضافة إلى إنخفاض قدره ١٢٪